

Distr.: General
13 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، 3 أيار/مايو 2021، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أمورين (أوروغواي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 154 من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

المسائل الشاملة

المركز المالي المحدث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى 30 حزيران/يونيه 2020

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-05850 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:15.

تنظيم الأعمال (A/C.5/75/L.29)

العام الماضي بشأن بعثات حفظ السلام المنتهية لإيجاد حل عادل لمسألة الاشتراكات المقررة غير المسددة والحسابات المستحقة الدفع وغيرها من الخصوم؛ وعلى مواصلة المناقشات المؤجلة من الجزء الأول من الدورة المستأنفة بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية، بغية التوصل إلى اتفاق متوازن بشأن هذه المسألة.

5 - السيد شانفي (جزر القمر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة على ثقة من أن المكتب سيعيد برنامج العمل المؤقت في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة ليعكس التقدم المحرز. وأشار إلى أن اللجنة تنظر تقليدياً، في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، في المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ولا سيما الموافقة على ميزانيات تلك العمليات. وفي حين بُذلت جهود لتقليل عدد المسائل التي لا صلة لها بهذه العمليات التي تعرض على اللجنة، فإن الأمر يقتضي إحراز مزيد من التقدم في الدورات المقبلة. وكرر باسم مجموعة الدول الأفريقية النداء الذي وجهته مجموعة الـ 77 والصين بشأن إدراج تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة في برنامج العمل المؤقت.

6 - وقال إن اللجنة يلزمها وقت كافٍ للنظر في التقارير المعروضة عليها. وأضاف أن مجموعة الدول الأفريقية تنثي على التقدم المحرز في إصدار التقارير في الوقت المناسب، وهي على ثقة من أن التقارير المتبقية ستصدر أيضاً في الوقت المناسب. وينبغي تقديم المعلومات التكميلية التي تطلبها الدول الأعضاء في وقت مبكر بما يكفي لتسهيل عملية المشاورات غير الرسمية، ورحب باسم المجموعة بإبلاغ الدول الأعضاء بالمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية؛ فقد أدى هذا الإبلاغ إلى تقليل عدد الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة الخامسة.

7 - وأشار إلى أنه يتعين على اللجنة، من أجل تحسين أساليب عملها، أن تحد من اتجاهها نحو تأجيل المراحل الحاسمة من المشاورات غير الرسمية إلى نهاية حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه. وقال إن المجموعة ستشارك بشكل كامل وبنية حسنة لتحقيق نتيجة توافقية تعود بالنفع على الجميع في هذا الصدد، دون استعجال أو ضغط لا مبرر لهما. وأعرب عن قلق المجموعة من جديد إزاء عدم توافر ترجمة شفوية فورية، ولا سيما أثناء عرض التقارير. ويجب تصحيح الوضع، الذي أعاق مشاركة العديد من أعضاء المجموعة في مداوالات اللجنة. وأشاد بأفراد الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام والأمن.

1 - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي المؤقت المقترح للجزء الثاني من الدورة الخامسة والسبعين المستأنفة، والذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/75/L.29).

2 - السيد دبالو (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فأشاد بالنساء والرجال العاملين في عمليات حفظ السلام، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام. ورحب بصدر معظم التقارير التي ستعرض فيها اللجنة الخامسة، ولا سيما تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأعرب عن ثقته في أن المكتب سيقوم بتحديث برنامج العمل المؤقت حسب الاقتضاء، بما في ذلك على أساس التطورات المتصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظراً لأن الوضع في نيويورك أخذ في التحسن نتيجة لعمليات التطعيم الواسعة النطاق، فإن المجموعة تنطلع إلى وضع نهاية لأساليب العمل المؤقتة التي اتخذت لمواجهة الجائحة، والعودة إلى أساليب العمل التقليدية للجنة الخامسة، وفقاً لما تقدمه الأمم المتحدة وسلطات المدينة من إرشادات بشأن الصحة والسلامة.

3 - وأكد من جديد، فيما يتعلق بإدراج المسائل غير المرتبطة بحفظ السلام في برنامج العمل، رأي المجموعة بأنه ينبغي للجنة أن تركز في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة على تمويل عمليات حفظ السلام. وعلى اللجنة أن تختتم مداوالاتها في الوقت المحدد لكفالة تزويد هذه العمليات بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. وستبذل المجموعة قصارى جهدها لمنع اللجنة من اتباع السابقة التي أرسيت في الدورات السابقة بأن تستمر المشاورات غير الرسمية إلى ما بعد السنة المالية الحالية.

4 - وقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام، ولا سيما المسائل الشاملة، وبعثات حفظ السلام المنتهية، وحساب دعم عمليات حفظ السلام، وميزانيات مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للجسديات في برينديزي، إيطاليا. وذكر أن المجموعة ستركز خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة على كفالة أن تستند ميزانيات حفظ السلام إلى ولايات البعثات والحالة الحقيقية على أرض الواقع، بدلاً من التعامل معها بوصفها عملية اعتبارية لتخفيض التكاليف في جميع المجالات؛ والبناء على قرار

مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ويزودون بعثات حفظ السلام بالأفراد النظاميين والمعدات والقدرات الأخرى، ويثثون على جميع الدول الأعضاء التي تشارك بنشاط في بعثات حفظ السلام. وينبغي أن تكون اللجنة على علم، أكثر من أي وقت مضى، بالظروف الصعبة التي يعمل في إطارها حفظة السلام، وأهمية السلامة والأمن في حفظ السلام. وأعرب عن إشادة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على عملهم الشاق وبسالتهم والتزامهم، وعن ثنائهم على أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام.

12 - وأشار إلى أنه تقع على عاتق اللجنة، في بيئة تزداد تعقيدا، مسؤولية ضمان أن يفي حفظ السلام بالغرض المنشود. وأكد أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستكفل تمويل وتجهيز عمليات حفظ السلام على نحو كاف. وأضاف أن هذه الدول، بوصفها ثاني أكبر مساهم جماعي في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشعر بالقلق إزاء الحالة المالية للمنظمة وقدرتها على الوفاء بولاياتها. وهي على استعداد لدراسة سبل تحسين السيولة بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها اللجنة قبل عامين. وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها المقررة لبعثات حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وترى أنه تقع على عاتق اللجنة مسؤولية أن تتيح للبعثات ولحفظة السلام أنفسهم إمكانية التخطيط الطويل الأجل.

13 - وأشار إلى أن الظروف الصعبة لحفظ السلام تقامت بسبب كوفيد-19، إلا أن إصلاح ركيزة السلام والأمن عزز القدرة على الصمود والقدرة على التكيف للزمين لمواجهة الجائحة. وقال إن من الصعب التنبؤ بأثر الوباء في المستقبل في البيئات المتنوعة التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ورحب بالدروس المستفادة من الأزمة. ودعا اللجنة إلى ممارسة وظيفتها الرقابية بشكل كامل مع ضمان حصول البعثات على الموارد الكافية، بما في ذلك ما يلزمها من تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات للتكيف وبناء القدرة على الصمود، لكي تنفذ ولاياتها بمرونة تكفي للتعامل مع حالة عدم التيقن.

14 - وأشار إلى أنه لا يمكن النظر في موارد حفظ السلام بمعزل عن السياسات الإدارية والسياسات المتعلقة بالميزانية، وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية تزويد الأمانة العامة بالإرشادات اللازمة بشأن هذه المسألة. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيعلق في وقت لاحق من الدورة على الجوانب الشاملة لحفظ السلام، ولا سيما المرأة والسلام والأمن، والمساواة بين الجنسين، والبصمة البيئية للبعثات، وحقوق

8 - وقال فيما يتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إن ولايات حفظ السلام تشمل حماية المدنيين، وسلامة وأمن الأفراد، وحماية البيئة، وسداد تكاليف البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأضاف أنه ينبغي أن تؤخذ التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في الاعتبار بغية الحفاظ على التوازن بين توفير الموارد المناسبة وتحقيق النتائج المتوقعة. وأشار إلى أن الأمين العام يقدر الموارد المالية اللازمة لعمليات حفظ السلام الائتني عشرة بمبلغ 466 6 بليون دولار للفترة 2021/2022، وهو ما يقل بمبلغ 310 مليون دولار عن المستوى المعتمد للفترة 2020/2021، ويقل بمبلغ 344,3 مليون دولار عن المستوى المعتمد للفترة 2019/2020.

9 - واستطرد قائلا إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تخصيص موارد كافية لعمليات حفظ السلام، وبخاصة التي في أفريقيا، مراعاة لتعقد ولاياتها التي يكلفها بها مجلس الأمن وما تواجهه من تحديات فريدة. وأضاف أنه ينبغي تنفيذ الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر، التي لها أهميتها في دعم تنفيذ الولايات، في أوانها وبطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة.

10 - واختتم كلمته قائلا إنه نظرا للوضع الاستثنائي المتعلق بإنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن المجموعة تدعو الوفود إلى التوصل إلى قرار توافقي بشأن طلب الأمين العام منحه سلطة الدخول في الالتزامات ذات الصلة، وحبذا لو كان ذلك قبل نهاية أيار/مايو 2021.

11 - السيد كاميلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أندورا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فأشاد بموظفي الأمم المتحدة على تقانيهم وقدرتهم على التكيف أثناء هذه الجائحة. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤيدون بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وسيعززون التزاماتهم وفقا لأولويات إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الصادر كجزء من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وهي الحلول السياسية؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والحماية؛ والسلامة والأمن؛ والأداء والمساءلة؛ وبناء السلام والحفاظ عليه؛ وإقامة الشراكات؛ والسلوك. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، انطلاقا من إدراكهم التام للمسؤولية المشتركة التي يقتضيها حفظ السلام، يعملون بشكل وثيق

المدني والشركاء الخارجيين، وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز الوعي والشفافية، لا سيما في وقت أدت فيه الجائحة إلى تعميق أوجه عدم المساواة وزيادة الخطر على الأشخاص المعرضين بالفعل للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

18 - واستطرد قائلا إن المكسيك ستمعن النظر في تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/75/387/Add.1). وذكر أن الحالة المالية للمنظمة أمر حاسم لتنفيذ الولايات والوفاء بالالتزامات الناجمة عن تشغيل وإدارة وتطوير أنشطة حفظ السلام. وهي أساسية أيضا لعملية الإصلاح الجارية ولتعزيز التزام الأمين العام بجعل المنظمة أكثر فعالية ومرونة وحدثة. وينبغي أيضا تحليل الاقتراح في ضوء الآثار الاقتصادية والمالية للجائحة.

19 - وأردف قائلا إن المكسيك ستولي اهتماما خاصا لمناقشة النتائج المترتبة في الميزانية على الوفاء بالولاية المسندة من الجمعية العامة في قرارها 245/75 بآء بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة. وأعرب في ختام كلمته عن رأي مفاده أن من الضروري للنظام الموحد ولقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تتوافر للأمين العام الموارد اللازمة لإعداد تقرير مفصل يتضمن الخيارات المقترحة لتسوية التباين في الاجتهادات القانونية بين محكمتي منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالجنة.

20 - السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية): أشاد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وخاصة أثناء أزمة كوفيد-19، الذين ضحى الكثير منهم بأرواحهم في سبيل قضية السلام. وقال إن عمليات حفظ السلام ضرورية لإيجاد حلول سياسية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، ويجب أن تتوافر لها الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات المفوضة من مجلس الأمن، بطرق منها حماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم مؤسسات سيادة القانون، والدفاع عن أفرادها. وأضاف أن وفد بلده سيعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان أن تحظى عمليات حفظ السلام بالدعم السياسي والمالي اللازمين لها لكي تكون فعالة.

21 - وذكر أن الولايات المتحدة تدرس بعناية تقديرات الأمين العام للموارد المالية لعمليات حفظ السلام للفترة 2022/2021. وقال إن الإصلاحات الإدارية التي أجراها الأمين العام مكنت الأمانة العامة والبعثات من التصدي بمرونة للجائحة في عام 2020، وتحث الولايات المتحدة الأمانة العامة على إجراء مزيد من التحسينات في الفعالية والكفاءة من خلال تنفيذ تلك الإصلاحات.

الإنسان، ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقال إن الاتحاد يعلق أهمية كبيرة على الصلة بين إدارة الأداء والتمويل الكافي للبعثات والكفاءة من حيث التكلفة.

15 - وأعرب عن ثقته في أنه سيتم إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بطروف العمل عن بُعد. وأكد أنه يجب على اللجنة أن تلتزم بالمواعيد النهائية التي تتيح للأمانة العامة أن تنفذ قرارات الجمعية العامة في أوانها. ويجب على الوفود أن تتحلّى بالإرادة السياسية لاعتماد ميزانيات كافية ومستدامة تتيح التنفيذ الفعال للولاية. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للجنة أن تبث برسالة إيجابية إلى الموظفين والقوات في الميدان من خلال إنهاء عملها في الوقت المخصص والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعروضة عليها.

16 - السيد فيلاسكيز كاستيلو (المكسيك): قال إن حكومة بلده، كمساهم بالموارد المالية والبشرية، ملتزمة بعمليات حفظ السلام التي تعتبر أساسية للسلم والأمن الدوليين. وأشاد بالأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة العاملين في تلك العمليات، الذين غالبا ما يعملون في ظروف معقدة وخطيرة. واستطرد قائلا إن أهم مسألة معروضة على اللجنة هي الموافقة، في الوقت المناسب، على الموارد التي تحتاجها العمليات لكي تتمكن من الوفاء بولاياتها ومواجهة التحديات المتعلقة بالجائحة التي تواجه السلام المستدام وسلامة الموظفين. وقال إن وفد بلده سيولي اهتماما خاصا للمناقشات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، اللتين لهما أهمية خاصة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واللتين سيتيح إنهاءهما بكفاءة فرصا للتعليم والابتكار والتكرار في عمليات حفظ السلام الأخرى. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى تقارير أداء الميزانية، فإن المكسيك ستولي اهتماما خاصا لمسائل الشفافية والمساءلة التي تتناولها تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

17 - وأضاف أنه يجب معالجة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين على النحو الواجب، ويجب تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا التي تنتهجها الأمم المتحدة تطبيقا صارما، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام. وقال إنه لا يمكن على الإطلاق أن نقبل وجود ولو حتى حالة واحدة مثبتة لأي انتهاكات. وأشار إلى أن الجمعية العامة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن قرار يتعلق بالمسائل الشاملة في دورتها الرابعة والسبعين. وأكد أنه يجب اعتماد قرار بشأن هذه المسألة لدعم حقوق الضحايا، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع إشراك المجتمع

الصين بما عدده 300 000 جرعة من لقاحات كوفيد-19 لحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية للعاملين في أفريقيا.

25 - وأضاف قائلاً إن الحالة المالية للأمم المتحدة لا تترك مجالاً للتفاوض، وأن ميزانية حفظ السلام تواجه تحديات كبيرة. وذكر أن مشاكل السيولة جعلت من الصعب على البعثات تنفيذ ولاياتها، وأدت التأخيرات في سداد التكاليف إلى تقاوم العبء المالي على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأردف قائلاً إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تستجيب لنداء الأمين العام بدفع أنصبتها المقررة، وينبغي للدول التي لديها القدرة على ذلك، ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية المتأخرة في الدفع، أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي أوانها. وينبغي للأمم المتحدة أن تسدد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في أقرب وقت ممكن.

26 - وأشار إلى أن عام 2021 يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاستعادة الصين حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة. وباعتبار الصين أكبر بلد نام وعضوا دائماً في مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم في الميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام، فإنها تؤيد بقوة عمل المنظمة وقد سددت أنصبتها بالكامل على الرغم من جائحة كوفيد-19 والقيود المالية المتزايدة في الداخل. واختتم كلمته قائلاً إن الصين ستواصل دعم تعددية الأطراف والنظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة محورا له.

27 - السيدة كينيونغو (كينيا): قالت إن وفد بلدها سيتابع عن كثب مناقشات اللجنة بشأن الجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام، والجوانب المتعلقة بالرقابة التي يتناولها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشارت إلى أن كينيا لم تتراجع عن التزامها بالسلام والأمن منذ نشر أول بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في عام 1948. ويظل حفظ السلام عنصراً أساسياً في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن العالميين. وأعربت عن إشادة وفد بلدها بحفظة السلام، ولا سيما أولئك الذين قدموا أسمى التضحيات أثناء أدائهم لواجبهم، وبموظفي دعم حفظ السلام في المقر.

28 - وقالت أن بيئة حفظ السلام المتزايدة العنف والتي لا يمكن التنبؤ بها تعرض حفظه السلام لتهديدات غير مسبوقه فيما يتصل بالسلامة والأمن. وأضافت أن كينيا وغيرها من البلدان التي تساهم بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي إحدى أصعب بعثات حفظ السلام، فقدت جنوداً، ولا سيما نتيجة للعبوات الناسفة

22 - وأشار إلى أنه يجب على اللجنة أن تنتظر في دورها في السياسات الإدارية والمتعلقة بالميزانية التي توجه عمليات حفظ السلام. فعجزها في الدورات الأربع السابقة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار حول المسائل الشاملة هو بمثابة تحلٍ عن مسؤوليتها تجاه البعثات والأمانة العامة. وأشار إلى أنها يجب أن تتخذ إجراءات لضمان سلامة وأمن حفظة السلام، ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز قياس الأداء والمساءلة، وتحسين تقديم الخدمات للبعثات والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وتنفيذ الضمانات البيئية. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات التفصيلية عن الخطة، الصادر بها تكليف من اللجنة في عام 2020، بتنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في جميع البعثات. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتوصل اللجنة في عام 2021 إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار عن المسائل الشاملة لمعالجة التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام.

23 - السيد داي بينغ (الصين): قال إن الموارد المالية هي الأساس الذي تقوم عليه إدارة المنظمة، وإن ميزانية حفظ السلام هي الأساس الذي يكفل تمكن عمليات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها. وأشار إلى أنه ينبغي للجنة أن تستعرض ميزانية حفظ السلام بطريقة تستند إلى الأدلة وعلمية وحكيمة، وأن توافق عليها في الوقت المحدد، وأن تزود عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعزز الإدارة الشاملة لأداء الميزانية، وتحسن الرقابة الداخلية، وتطبق الانضباط المالي بصرامة، بحيث يؤدي كل بنس يُنفق إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام. وأعرب عن تأييد الصين للدور الذي يقوم به مجلس مراجعي الحسابات كهيئة خارجية لمراجعة الحسابات وللرقابة تقدم توصيات قيمة بشأن إدارة الميزانية.

24 - وقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قدمت مساهمات بارزة في السلم والأمن الدوليين، وأن الصين تشيد بجميع حفظة السلام. وأشار إلى أن التقدم المحرز في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام يمثل بداية جديدة لعمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، فبينما يعمل حفظة السلام في بيئات متزايدة التعقيد والخطر، يجب تحسين سلامتهم وأمنهم. وأردف قائلاً إن الصين ودولا أخرى أنشأت فريق الأصدقاء المعني بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من أجل المضي قدماً في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومبادراته ذات الصلة. وأضاف أنه يجري حالياً تنفيذ الإجراءات المتعلقة بترع

أن وفد بلده سيدرس بعناية ما إذا كان مستوى المساءلة الذي طلبته الجمعية العامة قد تحقق، والأساس المنطقي لمصادر التمويل.

32 - وأشار إلى أنه لم يُعتمد أي قرار بشأن السياسات الشاملة في الدورات الأربع السابقة. وقال إن وفد بلده يهدف إلى أن تنهض الدول الأعضاء بمسؤوليتها في تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتوجيهات بشأن طائفة واسعة من السياسات الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

33 - واختتم كلمته قائلاً إن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية يساهمون بخبرة قيّمة في المنظمة، ويؤدون دوراً هاماً في تنفيذ الولاية. ويجب على اللجنة أن تبت في حلٍ يمكن جميع الدول الأعضاء من إعارة هؤلاء الأفراد إلى المقر والميدان.

34 - السيد أوغاريلي (بيرو): قال إن بيرو ساهمت بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 1958، وتأمل في زيادة عدد حفظة السلام منها. وأشار إلى أنه ينبغي للجنة أن تنتهج نهجاً تعاونياً في مناقشاتها بشأن حفظ السلام، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وأضاف أنه نظراً للتعقيد وانعدام الأمن السائدين في سيناريوهات النزاع التي تعمل فيها هذه البعثات، فيجب أن تُمول بعثات حفظ السلام تمويلًا كافياً لكي تتمكن من الوفاء بولاياتها وحماية أفرادها. وأشار إلى أن الأمين العام أكد الحاجة إلى هذا التمويل بإطلاق المرحلة الأخيرة من مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، المعروفة باسم مبادرة العمل المعززة من أجل حفظ السلام، والتي تهدف من خلالها إلى توطيد التقدم المحرز وتجديد الزخم. فالموارد المالية اللازمة لتعزيز عمليات حفظ السلام من خلال المبادرة تعتبر ضئيلة مقارنة بولايات الحرب، ولذلك فإن لها ما يبررها تماماً. ومع ذلك، يجب أن تسعى عمليات حفظ السلام باستمرار إلى تحسين الكفاءة. وهي مسؤولية تتقاسمها العمليات والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن، الذي أنشأ الولايات.

35 - السيدة فاليس (الفلبين): أشادت بالتضحيات التي قدمها أفراد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في صون السلم والأمن العالميين، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وقالت إنه بالنظر إلى تحسن الحالة الصحية، فإن وفد بلدها يتطلع إلى تحديث أساليب عمل اللجنة استناداً إلى المشورة المقدمة من الأمم المتحدة والسلطات ذات الصلة. فنتيجة لهذه الجائحة، علفت بعثات حفظ السلام دوريات القوات وقيدت حركة الأفراد والمعدات؛ وفي بعض البعثات، انخفضت فعالية القوات وتعطل تنفيذ الولاية. ومع ذلك، واصلت البعثات الاضطلاع بولاياتها وساعدت البلدان في التصدي للجائحة. وأشارت

اليمنية الصنع التي وضعتها حركة الشباب الإرهابية. وتكرّر هذا التهديد في بعثات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وأماكن أخرى. وأشارت إلى أنه في ضوء هذه الظروف، أعيد تنظيم ولايات حفظ السلام لتشمل مهاماً لا تسند تقليدياً إلى حفظة السلام. واقتضت السياقات الهشة وسياقات ما بعد النزاع تحديد صلات واضحة بين الجهود المبذولة عبر الحدود والسلام والأمن الإقليميين من ناحية، وبين عمليات السلام وبناء السلام من ناحية أخرى. فعمليات حفظ السلام تقتضي إدماج عناصر بناء السلام من أجل تعزيز المرونة، وتخفيف دورات الانتكاس، وتعزيز قدرة مؤسسات الحكم والأمن في البلدان المضيفة. وأكدت أنه يتعين التركيز على سلامة وحماية وأمن عمليات حفظ السلام وحفظة السلام، وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وشددت على ضرورة أن يكون حفظة السلام مدربين تدريباً جيداً ومجهزين تجهيزاً مناسباً ويحظون بما يكفي من تيسير لعملهم.

29 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فينبغي تمويل عمليات السلام بشكل مستدام، بما في ذلك تلك التي تنفذ في إطار ترتيبات إقليمية، مثل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعربت عن الأسف لأنه لم تُخصص لعمليات حفظ السلام موارد كافية للوفاء بولاياتها، ومع ذلك تطالب الدول الأعضاء بحفظة السلام بمستوى عالٍ من الأداء والمساءلة. وذكرت أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تخصص موارد كافية لضمان سلامة وأمن حفظة السلام، ولكي يتم الوفاء بالولايات بكفاءة.

30 - وأشارت إلى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل تمويل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي تمويلًا جيداً. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تعزز شراكاتها مع آليات إقليمية ودون إقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية تعزيز الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

31 - السيد كيمورا (اليابان): أشاد بتقاني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وخاصة في إطار الظروف الراهنة، وبتضحياتهم في سبيل قضية السلام. وقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورية للسلم والأمن الدوليين، ويجب أن تمول تمويلًا كافياً للوفاء بولاياتها. غير أنه يجب استخدام الموارد بفعالية وكفاءة، وسيركز وفد بلده، في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، على المساءلة وأثر العمليات، وعلى أداء كل بعثة. وفيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها كيانات غير تابعة للبعثات وتمول من ميزانية حفظ السلام، أوضح

وأضاف أن حسن التوقيت سيمكن اللجنة الخامسة من دراسة تقديرات الأمين العام لميزانية حفظ السلام على نحو فعال. وأشار إلى أن وفد بلده يتطلع، بصفة خاصة، إلى مناقشة المشتريات؛ وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والمسائل الشاملة الأخرى، ومن بينها سلامة أفراد حفظ السلام ورفاههم والدعم المقدم إلى البلدان المضيفة في التصدي لوباء كوفيد-19؛ والعدد المتزايد للوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، وأثرها على المهام الحيوية لبعثات حفظ السلام، والأسباب وراء عدم شغلها على وجه السرعة، على النحو الذي طلبته الجمعية؛ وأثر الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر على الوفاء بالولاية، الذي أشيد به طويلاً في إنقاذ الأرواح، ومساعدة المنظمة على اكتساب الثقة بين السكان المحليين، ومنع النزاعات وحلها. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى تلقي معلومات عن الاستجابة لطلب الجمعية العامة أن تعمق المنظمة شراكاتها وتعاونها وتنسيقها مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن، وفقاً للولايات ذات الصلة، ولا سيما في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع تلك المنظمات لتجنب ازدواجية الجهود مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب.

40 - وأضاف إن بوتسوانا تنثني على الأمين العام لضمان استمرارية تصريف الأعمال في الأمانة العامة والعمليات الحكومية الدولية، وفي الميدان، خلال جائحة كوفيد-19. وأعرب عن الأمل في أن يتم استيعاب الدروس المستفادة بقر كافي. وأضاف أن بوتسوانا ستلتزم، في المشاورات غير الرسمية، مزيداً من المعلومات عن التعاون بين الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها للتصدي لهذه الجائحة. وستلتزم مزيداً من الإيضاحات بشأن المسائل التي أثارها الهيئات التي قدمت تقارير إلى اللجنة الخامسة، بما فيها اللجنة الاستشارية ووحدة التقنيات المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات.

41 - السيدة جون جي سون (جمهورية كوريا): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتتشرف باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2021 في سول. وذكرت أنه ينبغي تمويل عمليات حفظ السلام على نحو يناسب تنفيذ الولاية، وينبغي أيضاً أن تكون فعالة وتتسم بالكفاءة، وأن تخضع للمساءلة عن ميزانياتها.

42 - وأشارت إلى أن الجزء الحالي من الدورة المستأنفة هو المرة الثانية التي تناقش فيها اللجنة ميزانية حفظ السلام منذ تقشي الجائحة.

إلى أنه وفقاً للمبين في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/75/19)، قامت البعثات بتكييف ممارسات عملها عن طريق تيسير وصول المساعدات الإنسانية، ومكافحة المعلومات المضللة، واستخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في التخفيف من آثار كوفيد-19 على تنفيذ الولايات.

36 - وأكدت أنه نظراً لأن التواصل بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وبينهم وبين السكان المحليين أمر مرجح، فينبغي تطعيم حفظة السلام ضد كوفيد-19 للتخفيف من الآثار السلبية لاحتلال نقشي المرض وحماية المدنيين. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالمعلومات المحدثة التي قدمتها الأمانة العامة بشأن برامج التطعيم التي تقوم بها في مختلف عمليات حفظ السلام.

37 - وقالت إنه في الأوقات المضطربة الحالية، تسهم مساهلة الأفراد النظاميين والمدنيين في سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين، وينبغي تحسينها باستمرار.

38 - وأكدت إنه يجب توفير الأموال المناسبة للميزانية لتلبية احتياجات الأفراد. وأشارت إلى أن ميزانية حفظ السلام المعتمدة للفترة 2021/2020 انخفضت بنسبة 3,4 في المائة مقارنة بميزانية الفترة 2020/2019، التي انخفضت بدورها بنسبة 4,9 في المائة مقارنة بميزانية الفترة 2019/2018. وأضافت أن الميزانية المخفضة قد لا تتناسب مع المهام المقررة أو مع الاحتياجات التشغيلية. وكانت ميزانيات العديد من بعثات حفظ السلام محدودة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التخفيضات في ميزانية الدول الأعضاء والتأخر في الدفع، مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وتأخيرات في سداد التكاليف. وأشارت إلى أنه على الرغم من تخفيف الضغط المالي جزئياً من خلال إدارة الأرصدة النقدية لجميع عمليات حفظ السلام النشطة كصندوق مشترك منذ الجزء الأخير من عام 2019 وإصدار رسائل الإشعار بالاشتراكات المقررة لفترة الميزانية الكاملة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 307/73 فإن أزمة السيولة والضغط المالية استمرت وتفاقت بسبب العواقب الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19. واختتمت كلمتها بالقول إن عمليات حفظ السلام تحمي المدنيين وتمنع نشوب النزاعات وتقلل العنف وتعزز الأمن وتمكن السلطات الوطنية؛ ولذلك، يجب تخصيص أموال كافية لتلبية احتياجات البعثات وضمان سلامة وأمن حفظة السلام.

39 - السيد ممالان (بوتسوانا): قال إن وفد بلده يشيد بالأمانة العامة واللجنة الاستشارية لإصدارهما معظم التقارير المعروضة على اللجنة الخامسة في الوقت المحدد، وهو طلب قديم للجمعية العامة.

المتحدة، فإنه يرحب بتحسين تقديم تقارير عن الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، الذي يحث الأمانة العامة على مواصلة تخفيضه، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية للبعثات. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى مناقشة هذه المسائل بغية تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع قرار عن المسائل الشاملة.

45 - وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بتقارير هيئات مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، التي تُعد أساسية لثقافة المساءلة والتحسين المستمر في المنظمة، والتي ينبغي للأمانة العامة وعمليات حفظ السلام أن تشارك في توصياتها مشاركة كاملة. وأشار إلى أنه رغم الجهود المبذولة لاتباع نهج على نطاق المنظومة يركز على الضحايا ولا يتسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإن عدد الحالات لا يزال مرتفعاً. ويجب أن تعمل الوفود معا لكي يتسنى للجنة أن تتكلم بصوت واحد لضمان حصول الأمم المتحدة على التفويض والتجهيز اللازمين للقضاء على هذه الانتهاكات. وذكر أن المملكة المتحدة هي أكبر مساهم في الصندوق الاستثماري لدعم ضحايا هذه الانتهاكات، وشجع الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة في الصندوق. وأعرب أيضاً عن تطلعه لحل مسألة الموظفين المعارين التي طال أمدها، والبناء على الجهود المبذولة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وينبغي للجنة أن تبدي دعمها لعمليات حفظ السلام بإنجاز عملها في الوقت المحدد.

46 - السيد عبد الرحمن (إندونيسيا): أشاد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في ضوء عدم التيقن الناجم عن جائحة كوفيد-19. وقال إن إندونيسيا من المساهمين منذ فترة طويلة في عمليات حفظ السلام؛ ويخدم حالياً نحو 2 800 فرد إندونيسي، من بينهم 185 امرأة، في ثماني بعثات. وإندونيسيا بصفتها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ملتزمة بجعل حفظ السلام أكثر فعالية.

47 - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من الإنجازات العالمية في مكافحة الجائحة، فلا يزال كوفيد-19 يشكل تهديداً. وقال إنه ينبغي للوفود، في المناقشات المتعلقة بحفظ السلام، أن تضع في اعتبارها أن الجائحة فرضت تحديات جديدة على عمل البعثات، وتشكل خطراً على سلامة وأمن حفظة السلام.

48 - ومضى قائلاً إن الموارد المخصصة ينبغي أن تتناسب مع ولايات البعثات، التي لا يمكن الوفاء بها بدون موارد مالية كافية.

وأعربت عن إشادة وفد بلدها بجميع حفظة السلام الذين دأبوا جاهدين على الوفاء بولاياتهم وهم يواجهون التحديات الإضافية الناجمة عن كوفيد-19. وينبغي تمويل المجالات ذات الصلة تمويلًا كافياً لتقليل الآثار الضارة للجائحة على تنفيذ ولايات حفظ السلام. وينبغي، بالتوازي مع ذلك، تحديد المجالات التي يمكن فيها زيادة الفعالية والكفاءة. وأشارت إلى أن الممارسات التي اتبعت أثناء الجائحة يمكن أن تساعد المنظمة على التكيف مع التحديات الجديدة. ويمكن أيضاً للتكنولوجيا أن تعزز عمليات السلام، وذكرت أن وفد بلدها أحاط علماً بالدروس المستفادة من مراجعة حسابات عمليات حفظ السلام من بُعد، ومن استخدام مجلس مراجعي الحسابات لنظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد.

43 - وأعربت عن قلق وفد بلدها من تأجيل اتخاذ قرار، لعدة سنوات، بشأن المسائل الشاملة، التي تعتبر ضرورية لكفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها وخضوعها للمساءلة. وأعربت عن تطلع جمهورية كوريا إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتزويد الأمانة العامة بمبادئ توجيهية واضحة بشأن هذه المسألة. وقالت إنه في ضوء التزام الجمعية العامة، على وجه الخصوص، بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظومة، فإن وفد بلدها يرحب بجهود الأمين العام لمكافحة هذه التجاوزات في بعثات حفظ السلام، وهي جهود بالغة الأهمية لمصادقية أنشطة حفظ السلام. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضاً بالتزام الأمين العام بزيادة نسبة الكهرباء التي تستهلكها الأمانة العامة المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة إلى 80 في المائة بحلول عام 2030. فاستخدام الطاقة المتجددة لن يقلل فحسب من الأثر البيئي للبعثات، بل وأيضاً من تكاليف الطاقة المرتفعة.

44 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): أشاد بتضحيات حفظة السلام ومن يدعمونهم، ولا سيما في إطار الظروف الصعبة الراهنة. وأضاف أن توفير موارد كافية وفعالة من حيث التكلفة، وتوفير القوات والأفراد والتدريب، له أهمية بالغة في إنجاز ولايات حفظ السلام. وينبغي أن تكون البعثات حسنة الإدارة وفعالة من الناحية التشغيلية. ويتعين عليها أن تدبر مواردها بكفاءة، وفقاً للإصلاحات الإدارية، وأن تتخذ قرارات قائمة على الأدلة من أجل دعم تنفيذ الولايات، بما في ذلك الولايات المتعلقة بالسلامة والأمن والأداء والمساءلة وحماية حقوق الإنسان وعمليات الانتقال الفعالة والأثر البيئي. وأشار إلى أنه نظراً لأن حفظ السلام هو أكبر مساهم في تغيير المناخ في منظومة الأمم

52 - وأشار إلى أن الأمين العام اقترح تخصيص 6,5 بلايين دولار لعمليات حفظ السلام وهيئاتها الداعمة، وهو مبلغ أقل بنحو 350 مليون دولار، أو 4,6 في المائة، من الاعتمادات المجمعة للسنة المالية السابقة. وقال إن وفد بلده يشعر بالحيرة إزاء أنه على الرغم من التخفيض التدريجي للعمليات وفقا لقرارات مجلس الأمن المعتمدة في السنوات الأخيرة، فإن الإنفاق في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام يتزايد سنويا. فعلى سبيل المثال، اقترح الأمين العام، للفترة 2022/2021، زيادة الموارد المخصصة لحساب الدعم بمبلغ 6 ملايين دولار، أو 1,7 في المائة، من 355,7 مليون دولار إلى 361,7 مليون دولار.

53 - وأضاف أن البحث عن وفورات إضافية ينبغي أن يهدف إلى تحسين كفاءة الأمانة العامة ومساءلتها. وينبغي تخفيض النفقات في إطار حساب الدعم أولا، تليها نفقات البعثات في الميدان. واستطرد قائلا إنه ينبغي، قبل كل شيء، أن تؤدي التخفيضات في ميزانيات حفظ السلام إلى تعزيز الفعالية دون تقويض تنفيذ الولايات المفوضة من مجلس الأمن. وعندما تتم الموافقة على الاعتمادات المخصصة لكل عملية من عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان جميع الخصائص المتعلقة بأنشطة تلك العملية تحديدا. واختتم كلمته قائلا إنه فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين، ينبغي للجنة أن تجد حلا يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء دون انتهاك النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

54 - السيدة فاطمة (بنغلاديش): قالت إن بنغلاديش، بوصفها البلد الرائد المساهم بقوات وبأفراد شرطة، تولي أهمية خاصة للجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وذكرت أن بنغلاديش من المساهمين منذ فترة طويلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يخدم ما يقرب من 7 000 من حفظة السلام في سبع بعثات. وأشادت بجميع حفظة السلام، ولا سيما الـ 4 000 فرد، ومن بينهم 150 بنغلاديشيا، الذين جادوا بأرواحهم أثناء أدائهم لواجبهم.

55 - وأضافت أن عمليات حفظ السلام تظل عنصرا أساسيا في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقالت إن إدراج موارد مستدامة كافية في الميزانية أمر ضروري لكي تضطلع بعثات حفظ السلام بولاياتها. ولذلك، يجب أن تمول البعثات تمويلا كافيا، وأن تتسم بالفعالية والكفاءة وأن تجري مساءلتها عن ميزانياتها. ويجب أن يتم تخصيص مخصصات البعثات بصورة رشيدة وحكيمة، على أساس الاحتياجات والحقائق والبيانات، ويجب تجنب الاتجاه إلى إجراء تخفيضات لمجرد التخفيض. وأردفت قائلة إنه في الوقت الذي

فمن شأن نقص الموارد أن يؤثر على الأداء ويعرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر.

49 - وتابع قائلا إنه يجب على الأمانة العامة أن تسدد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الوقت المحدد حتى تتمكن من الحفاظ على قدراتها التشغيلية ومساهمتها الطويلة الأجل في عمليات حفظ السلام. وينبغي أيضا رفع معدل تسديد التكاليف بحيث يأخذ في الحسبان تزايد تكلفة نشر القوات والمعدات في البعثات. ويجب أن تحظى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بتمثيل أفضل في المناصب القيادية، سواء في المقر أو في البعثات الميدانية. وينبغي اختيار الموظفين وتعيينهم في مناصب قيادية في البعثات على أساس الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمساهماتهم الطويلة الأجل. واختتم كلمته قائلا إنه وفقا لقرار الجمعية العامة 305/70، ينبغي للأمانة العامة أن تنهي أي احتكار للمناصب القيادية في بعثات حفظ السلام وأن تبذل جهودا واعية لتتبع القيادة.

50 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن عمل اللجنة، في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، يركز على تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أنه نظرا لضيق الجدول الزمني للمشاورات وأهمية اختتام الدورة في الوقت المحدد، فيجب تقديم الوثائق إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن وفي غضون المواعيد النهائية المحددة. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تعقيد مناقشات الدول الأعضاء إلى حد كبير، فينبغي ألا تؤثر الظروف الاستثنائية على جودة القرارات المتخذة.

51 - وأضاف إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لحفظ السلام، والتخطيط الدقيق للميزانية، والاستخدام الرشيد للموارد، والإدارة الفعالة لعمليات حفظ السلام. وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تعتمد قرارا بشأن المسائل الشاملة منذ أربع سنوات. وأعرب في الوقت نفسه عن ترحيب وفد بلده بموافقة الجمعية على مختلف التعليمات الموجهة إلى الأمين العام في القرارات المتعلقة بتمويل كل عملية من عمليات حفظ السلام. وأعرب عن اقتناعه بأن الصياغات المتفق عليها في صيف عام 2020 يمكن أن تشكل الأساس لقرار بشأن المسائل الشاملة. ومن شأن اتباع نهج عملي إزاء القرار أن يمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء. وأضاف أن وفد بلده يتوقع أيضا أن تتمكن الدول الأعضاء، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، من أن تتخذ أخيرا قرارا بشأن عمليات حفظ السلام المنتهية.

من النساء من حفظة السلام على جميع المستويات، بما في ذلك في المناصب القيادية، وفي أدوار متنوعة.

58 - وأعربت عن أملها في أن تتمسك اللجنة، في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، بتقليدها القديم العهد المتمثل في اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء. ويجب على جميع الوفود أن تبدي أقصى قدر من المرونة وأن تشارك بصورة بناءة في المناقشات لضمان أن تمول بعثات حفظ السلام تمويلًا مناسبًا للوفاء بولايتها.

59 - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار برنامج العمل المقترح على أن يكون مفهومًا أنه سيجري تعديله أثناء الدورة حسب الضرورة.

60 - تقرر ذلك.

البند 154 من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

القضايا الشاملة (A/75/121، A/75/301) (الجزء الثاني)،
A/75/719، A/75/719/Add.1، A/75/754، A/75/803،
A/75/820 و A/75/847؛ (JIU/REP/2020/1)

61 - الرئيس: لفت الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/75/754) وإلى البيان الاستهلاكي ذي الصلة الذي أدلى به الأمين العام المساعد للموارد البشرية، الذي سيتاح على الموقع الشبكي للجنة.

62 - السيد بشار بونغ (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/75/847)، فقال إن المقترحات المطروحة في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/75/754) لا يترتب عليها آثار إضافية في الميزانية.

63 - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تقر بالجهود المبذولة لتعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة. وترى اللجنة أن عرض التقارير المرحلية للأمين العام في الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة قد يبرز بصورة أفضل الطابع الكلي والشامل لكل الركائز والقطاعات للمسائل المتصلة بهذه الانتهاكات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية، إذ تراعي التدابير الواسعة النطاق المتخذة حتى الآن، فإنها لا تزال مقتنعة بأنه ينبغي للأمين العام أن يجري قدرًا أكبر من التحليل في تقاريره المقبلة عن هذه المسألة.

يعرض فيه حفظة السلام حياتهم للخطر، فمن واجب الدول الأعضاء أن تكفل التمويل الكافي للإمدادات اللوجستية، ودعم المعدات، والتدريب، وبناء القدرات. ووجهت الشكر إلى الأمم المتحدة على تسديدها التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في حينها، وعلى مبادرات التدريب وبناء القدرات. وأشارت إلى أنه من أجل تخفيف حالة ميزانية حفظ السلام، يجب على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة في حينها. وحثت جميع الدول الأعضاء على سداد كامل اشتراكاتها المقررة لحفظ السلام في موعدها.

56 - ومضت قائلة إنه على الرغم من جائحة كوفيد-19، واصل حفظة السلام الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في البلدان والمناطق المعرضة للنزاعات. ودعموا أيضًا جهود الاستجابة للجائحة التي تبذلها الحكومات والمجتمعات المضيفة لهم عن طريق توزيع الأدوية الأساسية والمعدات الوقائية وزيادة الوعي المجتمعي. ولتثناء هذه العملية، تعرض العديد منهم للفيروس وقد بعضهم حياتهم. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تسعى إلى ضمان تطعيم جميع حفظة السلام التابعين لها تطعيمًا كاملاً قبل مغادرتهم بنغلاديش للمشاركة في بعثات السلام. ويجب إعطاء الأولوية لتطعيم حفظة السلام في كل مكان. فسلامتهم وأمنهم أثناء أدائهم لواجبهم يحظيان بالأهمية القصوى. ووجهت الشكر إلى إدارات الأمم المتحدة التي عالجت التحديات المتصلة بالجائحة التي تواجه صحة وسلامة حفظة السلام. واستطردت قائلة إنه عند النظر في ميزانية حفظ السلام، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الحسبان أثر كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، التي ينبغي تخصيص موارد كافية لها لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك الاحتياجات الطبية والإجلاء الطبي. ومن الدروس المستفادة من هذه الجائحة أنه يتعين على جميع البعثات أن تحسن استعدادها لمواجهة الأوبئة والطوارئ في المستقبل.

57 - وقالت إنه يتعين بذل مزيد من الجهود لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في حفظ السلام في جميع المناصب. وفي حين أن المنظمة قد اتخذت مبادرات محددة الأهداف وأحرزت بعض التقدم، فإن تمثيل المرأة منخفض، لا سيما في المناصب القيادية العليا. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالدعوة، في قرار مجلس الأمن (2538 (2020)، إلى تخصيص مزيد من الموارد لتهيئة بيئة تمكينية للمرأة في حفظ السلام. وينبغي تنويع أدوار المرأة من خلال التدريب الموجه وبناء القدرات. فزيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام هدف رئيسي لخطة عمل بلدها بشأن المرأة والسلام والأمن. وأبدت استعداد بنغلاديش لتقديم مزيد

عمليات السلام، والتي تشكل خط الدفاع الثاني في نظام إدارة المخاطر والرقابة في الأمانة العامة. واستطردت قائلة إن ظهور كوفيد-19 فرض تحديات على تحقيق النتائج، مثل النقص في توافر موظفي البعثات والمقر، وزيادة الوقت اللازم للحصول على المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن التحول إلى ترتيبات العمل من بُعد جعل من المستحيل القيام بشكل مباشر بإجراء عمليات تحقق فعلي من بعض الأصول، أو مراقبة المناخ الأخلاقي. وأضافت قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أعاد مع ذلك توجيه خطط عمله لضمان استخدام موارده استخداما فعالا لتغطية المجالات التي تصيف أكبر قيمة إلى أداء المنظمة، وللتصدي للمخاطر الناشئة عن الجائحة. ويعزز المكتب أيضا استخدامه لتحليلات البيانات والإبلاغ وتقنيات الرقابة من بُعد، بسبل منها إجراء مقابلات من بُعد مع الضحايا والشهود في شعبة التحقيقات. وأضافت إلى ذلك إن المكتب قدم الدعم للمنظمة أثناء الجائحة من خلال تقديم مشورة بشأن الاستجابات الأولية للبعثات لكوفيد-19 من أجل كفالة استمرارية الأعمال في المهام الحيوية وسلامة الموظفين، وبشأن التدابير التي اتخذتها البعثات لإدارة الزيادة التي حدثت مؤخرا في تفويض السلطة. وأشارت إلى أن المكتب تعاون أيضا بشكل فعال مع الإدارة والموظفين في الكيانات المشمولة بأنشطة الرقابة التي يضطلع بها، ونسق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز أوجه التآزر والكفاءة في أداء ولايات الهيئات الثلاث.

67 - وعرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الجهود المبذولة من أجل منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها والتصدي لها ومؤازرة الضحايا (A/75/820)، فقالت إن الهدف من التقييم هو تحديد مدى أهمية وفعالية الجهود المبذولة من أجل منع هذه الأعمال والتصدي لها ومؤازرة الضحايا في إطار النهج الجديد للأمين العام للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، على النحو المبين في تقريره عن ذلك الموضوع (A/71/818). وبين التقييم أن المنظمة أحرزت تقدما ملحوظا في تجميع مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة من أجل مكافحة هذه التجاوزات. ومع أن كل خطوة لمعالجة ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين استغرقت وقتا أطول من المنصوص عليه، فقد ثبت أن تدابير المنع والاستجابة كانت مجدية وفعالة.

68 - وأضافت أن فرض المنظمة جزاءات إدارية بسبب ادعاءات مثبتة بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين هي تجسيد لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا. ومع ذلك، فإن جهود إخضاع

وتوصي اللجنة الاستشارية لذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقيّم أثر المبادرات المنفذة وأن يضع معايير مرجعية قابلة للقياس لرصد التقدم المحرز وأن يحدد أوجه القصور، بما في ذلك تلك المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

64 - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم عرضا كاملا للموارد المخصصة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة، بهدف تحديد الترتيبات الإدارية المثلى وضمان رصد التمويل الكافي والمستدام. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تطرح في تقريرها ملاحظات محددة، بشأن أمور منها إدارة المخاطر، والخدمات المقدمة للضحايا، وإنجاز التحقيقات في أوانها، وتنفيذ تدابير فعالة للمساءلة. وقال إن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها إزاء الزيادة الكلية في عدد الادعاءات، ولا سيما تلك المتعلقة بجهات شريكة منفذة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تحليلا مفصلا للعوامل الكامنة وراء هذه الزيادة. واختتم كلمته قائلا إن وجود ولو حالة واحدة ثابتة بالأدلة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين هو أمر لا يمكن تحمله، وأكد أن اللجنة الاستشارية لا تزال ملتزمة بسياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا.

65 - السيدة اندياي (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته المتعلقة بعمليات حفظ السلام للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/75/301 (Part II))، فقالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر 244 تقرير رقابة تتعلق بعمليات السلام في عام 2020. وتضمنت هذه التقارير 361 توصية، قبلها كلها مديرو البرامج. وصُنفت ثلاث توصيات على أنها بالغة الأهمية، لأنها تتناول مخاطر تستلزم اهتماما فوريا من الإدارة. واسترسلت قائلة إن إحدى التوصيات البالغة الأهمية تتعلق بالسلامة والأمن في مرافق تخزين الذخيرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتتعلق التوصيتان الأخريين بالرقابة التي تقوم بها إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر في سياق خفض التدرج لقيام البعثات والمراحل الانتقالية فيها.

66 - وأضافت أن المكتب أعطى الأولوية في خطة عمله لعام 2020 لتنفيذ إصلاحات الأمانة العامة، والثقافة التنظيمية، والمشتريات، وسلسلة الإمداد، والبعثات التي تمر بمرحلة انتقالية. وركز فيها أيضا على تعزيز المهام المركزية التمكينية للأعمال التي تدعم تنفيذ ولايات

التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتقدم المحرز منذ عام 2011. وأشارت إلى أن وحدة التفتيش المشتركة استعرضت في السابق وظيفة التحقيق في عامي 2000 و 2011. وتتمثل أهداف استعراض عام 2020 في تقييم مدى كفاية الترتيبات التنظيمية والهيكلية والتشغيلية لوظيفة التحقيق؛ وتحديد الثغرات، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ واستكشاف فرص تحسين التعاون والتنسيق.

72 - وأفادت بأن الاستعراض كشف أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير، فإن عددا من أوجه القصور والضعف التي لوحظت من قبل لا تزال قائمة، وظهرت تحديات جديدة. وأردفت قائلة إن من الضروري أن تكون وظيفة التحقيق قوية ومستقلة ومستندة إلى موارد مناسبة لمكافحة سوء السلوك، وتقليل أضرار تشوية السمعة والأضرار المالية، وكفالة النزاهة والمساءلة على المستوى الفردي والتنظيمي، والحفاظ على الثقة في المنظمة. وأشارت إلى أن النتائج أظهرت الحاجة إلى تعزيز وظيفة التحقيق من أجل الحفاظ على المستويات المتوقعة للمساءلة والنزاهة داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

73 - وأضافت أن وحدة التفتيش المشتركة قدمت في التقرير عشر توصيات رسمية، وُجّهت تسع منها إلى الهيئات التشريعية، وتوصية واحدة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة. وقدمت أيضا 27 توصية غير رسمية موجهة إلى الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين. وقالت إن الغرض من التوصيات هو تعزيز استقلالية وظيفة التحقيق وقدراتها وتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة في مجال التحقيقات. وأشارت إلى أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ترمي إلى مساعدة الهيئات التشريعية على اتخاذ قرارات من شأنها تعزيز وظيفة التحقيق والمساءلة والنزاهة، وبالتالي مساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية.

74 - وقالت إن وحدة التفتيش المشتركة وجدت أن تجزؤ المسؤولين المتعلقة بالتحقيق، بما في ذلك أنشطة ما قبل التحقيق، لا يزال منتشرا على نطاق واسع ومرتعا بشكل غير مقبول. وفي العديد من المنظمات، تضطلع بإجراء التحقيقات والأعمال المتعلقة بها وظائف وهيئات غير وظيفة التحقيق، مثل إدارة الموارد البشرية أو أفرقة تحقيق مؤلفة من موظفين ليسوا محققين محترفين. واستطردت قائلة إن هذا الوضع يعرض للخطر استقلالية التحقيقات والأنشطة المتصلة بها وحيادها وموضوعيتها، ويؤدي إلى عدم اتساق تطبيق المقاييس والمعايير وتضارب المصالح، ويؤثر سلبا على الجودة والمساءلة والثقة.

المسؤولين والخبراء في البعثات للمساءلة الجنائية عن جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال إحالات من الأمم المتحدة، لم تكلل في معظمها بالنجاح. ويتعين أيضا تقديم دعم أقوى للضحايا. وعموما، فعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فلا تزال هناك مسائل قديمة ومنهجية، تستلزم أعلى مستوى من الاهتمام وتعاوناً من الجهات صاحبة المصلحة. وأشارت إلى أنه لمعالجة هذه المسائل، قدم المكتب 17 توصية، قبلت كيانات الأمانة العامة ذات الصلة 16 توصية منها.

69 - وعرضت تقرير المكتب عن تقييم الثقافة التنظيمية في عمليات حفظ السلام (A/75/803)، فقالت إن الغرض من التقييم يتمثل في تحديد مدى اتساق الثقافة التنظيمية في 14 عملية من عمليات حفظ السلام مع الإطار المعياري للأمم المتحدة ومدى دعمها للآداء الفعال للبعثات. وأضافت أن التقييم يركز أساسا على تصورات أفراد البعثات وخبراتهم فيما يتعلق بمجموعة مختارة من أبعاد الثقافة التنظيمية، منها القيادة والإدارة؛ والمساءلة والأخلاقيات والنزاهة؛ والعمل بروح الفريق والتعاون وتقاسم المعلومات؛ وتقبل المخاطر؛ والمسائل الحساسة؛ والمسائل الجنسانية. وأضافت أن من المهم أن يفهم قادة البعثات تلك التصورات والخبرات، لأنها تؤثر على تصرفات أفراد البعثة.

70 - واستطردت قائلة إن التقييم أوضح أن التصورات بشأن الثقافة التنظيمية تختلف من بعثة إلى أخرى، وتتفاوت أيضا داخل البعثة الواحدة. وكانت تصورات الأفراد النظاميين للثقافة التنظيمية في بعثاتهم أكثر إيجابية بوجه عام مقارنة بالموظفين المدنيين. وكانت فئة الموظفين المدنيين الدوليات الفئة التي أعربت باستمرار عن أدنى مستويات الرضا. ويعود هذا جزئياً إلى صعوبة البيانات التشغيلية لتلك البعثات وتنوعها الداخلي، فغالبا ما لا تتسق التصورات بشأن الثقافة التنظيمية على نحو كامل مع المعايير الرفيعة التي تعتمدها المنظمة، ومن ثم يتعين تحسينها. وأشارت إلى أن المكتب قدم توصيتين بالغتي الأهمية وتسع توصيات هامة. وتتعلق التوصيتان بالغتا الأهمية بالحاجة إلى تحسين الثقة في معالجة سوء السلوك ومعالجة أسباب انخفاض الروح المعنوية وعدم الرضا، ولا سيما بين الموظفين.

71 - السيدة روشر (وحدة التفتيش المشتركة): تكلمت عبر اتصال بالفيديو لعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (JIU/REP/2020/1)، الذي أحيل إلى الجمعية العامة عن طريق مذكرة من الأمين العام (A/75/719)، جاء فيها إن الغرض من الاستعراض هو دراسة الحالة الراهنة لوظيفة

في التحرش الجنسي، وتعزيز المساواة والنزاهة، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

78 - وأردفت قائلة إنه رغم أن الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها لديها سياسات واضحة بشأن التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد الرؤساء التنفيذيين، فإن الوكالات المتخصصة ليس لديها ذلك في كثير من الأحيان. وأشارت إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تقترح لذلك أن تتبع المنظمات مشروع التوجيهات التي أعدها ممثلو دوائر التحقيق في الأمم المتحدة بشأن وضع سياسات وترتيبات للتحقيق في الادعاءات من هذا القبيل. وأضافت أنه إلى جانب ذلك يتعين على عدد من المنظمات تحديث سياساتها المتعلقة بمعالجة الادعاءات الموجهة ضد رؤساء وموظفي مكاتب الرقابة الداخلية، بسبل منها وضع إجراءات رسمية فيما يتعلق بذلك. وينبغي أيضا للمنظمات أن تتعاون وتتبادل الممارسات الجيدة من أجل مواءمة مصطلحات التحقيق، وأنظمة تصنيف القضايا، والممارسات المتعلقة بإعداد الإحصاءات وحفظ السجلات والإبلاغ.

79 - وقالت إنه فيما يتعلق بردود فعل المنظمات المشاركة إزاء التقرير، على النحو الموجز في التعليقات ذات الصلة للأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن الاستعراض (A/75/719/Add.1)، تلاحظ وحدة التفتيش المشتركة أن المنظمات ترحب بالتقرير، وهو ما يساعد في توجيه عملية صنع القرار المتخذة من جانب الهيئات الإدارية، ويحتوي التقرير على اقتراحات يمكن تصميمها لتلبية احتياجات فرادى الكيانات من حيث التعرض للمخاطر المتصلة بمختلف أنواع المخالفات. وتختلف هذه الاحتياجات باختلاف نموذج عمل الكيانات وثقافتها ونوع العمل والبيئة الميدانية والانتشار الجغرافي. ولذلك فإن المنظمات تؤيد بعض التوصيات جزئيا فقط. وأضافت أن وحدة التفتيش المشتركة تشير في هذا الصدد إلى أن التوصيات قد صيغت لمعالجة أوجه قصور معينة حددت في سياق الاستعراض، وتقر بأن اتباع نهج واحد يناسب الجميع قد لا يكون مجديا. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي ألا يمنع ذلك المنظمات المشاركة من إيجاد سبل لتعزيز وظيفة التحقيق الخاصة بها على أساس النتائج والتوصيات الواردة في الاستعراض، ولا سيما تلك المتعلقة بتجزؤ مسؤوليات التحقيق واستقلالية الوظيفة.

80 - السيدة بيتراتشي (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): تكلمت عبر اتصال بالفيديو لعرض تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير وحدة

75 - وتابعت قائلة إن وظيفة التحقيق تقتصر إلى الاستقلالية الذاتية الهيكلية والاستقلالية التشغيلية، وبالتالي لا تتوافر لها الحماية الكافية من تدخل الإدارة. فالاستقلال شرط أساسي لتحقيق ولايات التحقيق بفعالية ودون تحيز. وأضافت أن وحدة التفتيش المشتركة قيمت درجة استقلالية وظيفة التحقيق مقابل 14 مؤشرا، منها وضع حدود قصوى لمدة ولاية رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية، وفرض قيد على إعادة تعيينهم، وإتاحة وصول رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية إلى الهيئات التشريعية دون قيد، ومنح سلطة لرؤساء مكاتب الرقابة الداخلية لفتح تحقيقات دون الموافقة المسبقة للرؤساء التنفيذيين. وأظهرت نتائج التقييم أنه لا يزال يتعين تعزيز استقلالية وظيفة التحقيق في العديد من المنظمات.

76 - واسترسلت قائلة إنه رغم التدابير العلاجية التي اتخذتها بعض المنظمات، فإن قدرات وموارد التحقيق لم تواكب الطلبات المتزايدة على خدمات التحقيق والزيادات الكبيرة في عدد القضايا في معظم المنظمات. وأدى هذا الوضع إلى تزايد تراكم القضايا وزيادة متوسط مدة التحقيقات. ومنع المنظمات أيضا من اتخاذ إجراءات سريعة لمحاسبة الجناة، وأدى إلى وجود تصورات سلبية، مثل التصور بأن سوء السلوك لا يواجهه على النحو الواجب، ويؤثر سلبا على سمعة المنظمات. وأوضحت أن هذه التصورات جعلت من الصعب الحفاظ على ثقافة الأخلاق والنزاهة داخل المنظمات.

77 - وأضافت أنه يتعين تحديث أطر السياسات التنظيمية الشاملة، التي توجه عمل وظيفة التحقيق بالاقتران مع سياسات وإجراءات تتعلق بقدر أكثر تحديدا بوظيفة التحقيق، بغية تعزيز اتساقها، وتعزيز بيئة تمكينية لأداء الوظيفة، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن عدم الاتساق وعدم التجانس. وذكرت أن هذه الوظيفة تواجه تحديات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام وتستلزم قدرة كافية لإجراء التحقيق، ومحققين يتمتعون بمجموعة مهارات خاصة. وتابعت قائلة إن فرقة العمل المعنية بمكافحة التحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، وضعت سياسة نموذجية بشأن التحرش الجنسي اعتمدها عدد من المنظمات. وهناك مجموعة فرعية تابعة لفرقة العمل تركز على التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي. وأشارت إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تشدد على ضرورة أن تنفذ المنظمات نتائج عمل فرقة العمل وأفرقتها الفرعية من أجل تحسين التحقيقات

التحديات، يجب على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها الجماعي بدعم جهود السلام التي تبذلها المنظمة.

84 - وأبدت ترحيبها بالتقدم المحرز في توطيد النظام الجديد لتفويض السلطة. وأضافت قائلة إن المساءلة والشفافية لهما مع ذلك أهمية قصوى في جميع أنشطة الأمم المتحدة، ولذلك ينبغي تقييمهما وتحسينهما على أساس مستمر. وتتسم أيضا المشاريع السريعة الأثر والأنشطة البرنامجية بأهمية بالغة في تنفيذ الولايات بنجاح. وأكدت أنه ينبغي للمنظمة أن تواصل تصميم المشاريع السريعة الأثر على أساس كل حالة على حدة، استنادا إلى الخبرات السابقة والدروس المستفادة، من أجل بناء الثقة في البعثات وولاياتها والعمليات السياسية وعمليات السلام، مع مراعاة قدرة هذه المشاريع على توليد الدعم للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثات، وهو أمر له أهميته للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الأنشطة البرنامجية تمثل حصة صغيرة من ميزانيات البعثات، فإنها ضرورية للنهوض بالعمليات السياسية وضمان تنفيذ الولايات على نطاق واسع. وخلال السنوات الأخيرة، زاد مجلس الأمن عدد الأنشطة البرنامجية في بعثات حفظ السلام بهدف منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء سلام دائم.

85 - وقالت إن المجموعة تؤيد تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين، ورحبت بالتزام المنظمة بضمان ألا تصمت أو تظل مكتوفة الأيدي في وجه ما يُبلغ عنه من حوادث، وبحمية الضحايا ودعمهم من خلال نهج يركز على الضحايا ووضع تدابير وسياسات وقائية فعالة. وأضافت أن المجموعة تتطلع إلى النظر في التقدم المحرز في اتباع نهج موحد بقدر أكبر على نطاق المنظومة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين. كما أنها مهتمة بمعرفة المزيد عن الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة عن هذه الانتهاكات، مشيرة إلى اقتراح اللجنة الاستشارية بإجراء استعراض شامل لأثر هذه الجهود وكفاءتها. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع المجموعة إلى تلقي مزيد من المعلومات عن نتائج إصدار الاستمارة الإلكترونية للإبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسين، والترتيبات المالية ذات الصلة. وينبغي للأمين العام أن يواصل اتباع نهج يركز على الضحايا وأن يضع سياسات وتدابير وقائية فعالة، لا سيما فيما يتعلق بالشركاء المنفذين.

86 - وأشارت إلى أن المجموعة تتطلع إلى معرفة المزيد عن خطة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في البعثات غير المدرجة في المرحلة الأولية لبدء تنفيذ النظام في عام 2018. وأعربت

التفتيش المشتركة، على النحو الوارد في مذكرة الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/75/719/Add.1)، فقالت إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ترحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وتعرب عن تقديرها لأن الاقتراحات الواردة فيه يمكن تصميمها لتلبية احتياجات فرادى الكيانات من حيث تعرضها للمخاطر المرتبطة بمختلف أنواع المخالفات، وهي احتياجات تختلف باختلاف نموذج عمل الكيانات والثقافة ونوع العمل والبيئة الميدانية والانتشار الجغرافي لأنشطتها. وأشارت إلى أن المنظمات تقر أيضا بأن التقرير يمكن أن يؤدي دورا قيما في توجيه عمليات اتخاذ القرار في الهيئات الإدارية.

81 - الرئيس: وجه الانتباه إلى الرسالة المؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة التي يحيل بها طبعة عام 2020 من دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/أفراد شرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات (A/75/121).

82 - السيدة كابا صالح (غينيا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فأشادت بجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام والأمن العالميين. وقالت إن الاحتياجات الكلية المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة 2021/2022 البالغة 6,46 مليار دولار، تقل بمبلغ 310 ملايين دولار عن المستوى المعتمد للفترة 2020/2021، وهو مستوى كان في حد ذاته أقل من المستوى المعتمد للفترة 2019/2020. واستدركت قائلة إنه وإن كانت المكاسب المتحققة نتيجة للكفاءة تحظى بالترحيب، فيجب ألا تغفل اللجنة ضرورة ضمان الوفاء بالولاية بشكل مناسب. ويجب أن يتناسب مستوى الموارد المعتمدة مع الأنشطة المأذون بها والبيئات التشغيلية.

83 - وأشارت إلى أن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى أنجع الأدوات المتعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات أو العودة إليها، ولتمهيد الطريق أمام تحقيق السلام الدائم. وقالت إن هذه العمليات لا تزال تواجه تحديات متزايدة، من بينها الولايات الواسعة النطاق، وانخفاض الموارد، والبيئات السياسية والأمنية المتزايدة التعقيد، والتهديدات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة، في الوقت الذي تستمر فيه التهديدات العابرة للحدود الوطنية في التأثير على الاستقرار في بعض البلدان المضيفة. وأضافت أن عمليات حفظ السلام ظلت تعمل ضمن ظروف خاصة لأكثر من عام نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي ضوء تلك

89 - وأردفت قائلة إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على توفير الرعاية الصحية الكافية لحفظ السلام، وترحب بتنفيذ السياسة المتعلقة بمعايير الأمم المتحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى، واستحداث مسارات سريرية ومنهجيات لمراجعة الرعاية السريرية لضمان اتباع معايير متسقة للرعاية الطبية، وكذلك للإدارة والرصد. وأضافت أن المجموعة ترحب أيضاً بالمبادرات الرامية إلى تحسين سلامة حفظ السلام وأمنهم. وقالت إن خطة عمل الأمانة العامة الرامية إلى تحسين سلامة حفظ السلام وأمنهم أثبتت، خلال السنتين الأوليين من تنفيذها، فعاليتها في تقليل الوفيات الناجمة عن أعمال العنف. وستتظر المجموعة في مقترحات حفظ السلام بهدف الحد من مستوى الإصابات إلى الحد الأدنى.

90 - ومضت قائلة إن المجموعة ستستعرض بعناية أداء ميزانيات حفظ السلام للفترة 2020/2019، وميزانيات حفظ السلام المقترحة للفترة 2022/2021، مع مراعاة أن الولايات يجب أن تمول تمويلًا كافياً. ويجب الاضطلاع بالولايات بمسؤولية، من خلال الالتزام بالانضباط المالي، وفقاً للقرارات ذات الصلة. والأمانة العامة ليست هي من يقرر أيًا من الولايات ينبغي إلّاؤها الأولوية؛ فالولايات من صلاحيات الدول الأعضاء. وقالت إن السبيل الوحيد لمعالجة الحالة المالية الصعبة المستمرة لعمليات حفظ السلام هو أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط.

91 - السيد كاميلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك، أندورا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الأمين العام أبرز في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 وميزانية الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/75/786)، التطورات والتحديات الرئيسية التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في تحسين المساءلة والشفافية وفعالية التكلفة وإدارة الأداء نتيجة لإصلاحات الأمم المتحدة، ولا سيما في ركيزة السلام والأمن. وقال إن الإصلاحات تعزز الفعالية الشاملة لعمليات السلام، وأثبتت أنها ضرورية لضمان استمرارية الأعمال وقدرة البعثات على التكيف. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي الاستنتاج الذي خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تصورات

عن ترحيب المجموعة بالمبادرات الرامية إلى تسخير التكنولوجيا من أجل تعزيز النتائج وتحقيق الكفاءة، وأعربت عن اعتقادها بأن المعلومات ضرورية لتحسين الاستجابات للتحديات اليومية التي تواجهها عمليات حفظ السلام. وأبدت لذلك ترحيبها بالتحسينات في معايير بيانات حفظ السلام وتطلع إلى معرفة المزيد عن الكيفية التي ستعزز بها قدرات التحليل والإبلاغ. واسترسلت قائلة إن الأداء في عمليات حفظ السلام هو مسعى جماعي تشارك فيه الدول الأعضاء والأمانة العامة وجميع عناصر البعثات، وأي محاولة لاستخدام تقييم الأداء كأساس لإجراء مزيد من التخفيضات التعسفية في ميزانية حفظ السلام يمكن أن تقوض تنفيذ الولايات في المستقبل بل وتقوض التقدم الذي أحرز بشق الأنفس بالفعل.

87 - وأضافت أن المجموعة ستسعى للحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق التي يمكن من خلالها لبرامج ومبادرات محددة ولجوانب ذات صلة من اتفاقات كبار المديرين أن تزيد من تمثيل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ولا سيما البلدان النامية التي قدمت مساهمات لا حصر لها في حفظ السلام، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 262/72 جيم. وأشارت إلى أن المجموعة تلاحظ الزيادة في الطلب على خدمات الدعم التقني البيئي لبعثات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، وفقاً لما يتضح من المبادرات العديدة ذات الصلة التي يجري تنفيذها في هذه البعثات، وأقرت بالتقدم المحرز في تنفيذ الركائز الخمس لاستراتيجية البيئة المتعددة السنوات لعمليات السلام. وأعربت عن اهتمام المجموعة بمعرفة الكيفية التي تعتم بها الأمانة العامة الاستفادة من الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة البيئية العالمية الرائدة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

88 - وقالت إنه ينبغي أن يركز الجزء الثاني من الدورة المستأنفة على تمويل عمليات حفظ السلام. وأكدت أن اللجنة يجب أن تختتم مداولاتها في الوقت المناسب لكفالة تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. وينبغي لذلك ألا تحال المسائل التي لا صلة لها بحفظ السلام للنظر فيها في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، ما لم يعتبر النظر فيها أمراً ملحا. وذكرت أنه بالرغم من أهمية تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2020/1)، فإن نطاق التقرير لا يقتصر على المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

تعاونها مع المستشارين المدنيين في مجال حماية الطفل أمرا بالغ الأهمية في رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.

96 - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يواصلون دعم سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإفلات من العقاب إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين على أيدي الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. ويجب أن تظل معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكفالة عدم تعرض الفئات الضعيفة للأذى من جانب المسؤولين عن حمايتهم من أولويات الأمين العام وقيادة الأمم المتحدة بأسرها. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في هذه المجالات، وأشار إلى أنه يواصل دعم الجهود الرامية إلى إدماج نهج يركز على الضحايا في جميع أنحاء الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وأعلن أيضا ترحيب الاتحاد بتصميم الأمين العام على تعزيز أطر المساواة وإدارة المخاطر. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيدعم تماما جهود المنظمة الرامية إلى التصدي للتحديات المتبقية، بما في ذلك تحسين مشاركتها مع الشركاء المنفذين.

97 - وأعرب عن تقدير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعمل مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما تحليله للعديد من الجوانب البالغة الأهمية لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من التحديات المواجهة نتيجة التحول إلى ترتيبات العمل من بُعد. وأشار إلى أن النتائج التي توصل إليها المجلس فيما يتعلق بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لها أهمية خاصة. ولا تزال الألغام تشكل تهديدا عالميا، ولا سيما لأشد الفئات ضعفا، أي الأطفال وغيرهم من المدنيين في مناطق النزاع. ولذلك فإن عمل المنظمة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام له أهمية بالغة، ويجب التصدي لأية عوائق تحول دون التنفيذ الفعال والناجح للولايات ذات الصلة. ولهذا يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما توصيات المجلس المتعلقة بالعلاقة بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

98 - وقال إن الدورة الحالية تتيح فرصة جديدة للدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن عدد من المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقديم المشورة إلى الأمانة العامة بشأن كيفية معالجتها. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي أن تنكّر الظروف الصعبة الحالية للجنة بأهمية تزويد البعثات بالأدوات اللازمة للوفاء بولاياتها، وبأهمية المشاركة في مناقشات عملية من أجل التوصل إلى نتائج محددة وتوافقية.

الثقافة التنظيمية في البعثات لا تتماشى مع المعايير العالية التي اعتمدتها المنظمة. ويجب معالجة هذه الحالة من أجل دعم العمل الفعال للبعثات.

92 - وأضاف أن الأفراد النظاميين لهم أهمية حيوية لحفظ السلام. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تستخدم أفضل تكنولوجيا متاحة لتحسين سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وأفرادها. وإذا ما طبقت التكنولوجيات الحديثة وأدمجت إدماجا سليما في عمليات السلام، مثل الطائرات بدون طيار، فإنها يمكن أن تساعد البعثات على كشف التهديدات وتحديد الأهداف وتحسين الإلمام بالحالة. واستطرد قائلا إنه تمشيا مع التقرير المستقل عن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي أعده الفريق (المقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في سبل تحسين حماية القوات وموظفي الأمم المتحدة.

93 - وأضاف أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تولي أهمية كبيرة لقدرات القوات وأدائها ولتوفير معدات جاهزة للتشغيل، على النحو المتفق عليه في مذكرات التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وأشار إلى أنه يجب أن تواصل الأمم المتحدة التكيف مع التحديات الناشئة في مجالات استخبارات الإشارة والدفاع عن الفضاء الإلكتروني والبيانات الضخمة والتكنولوجيا لحماية القوة.

94 - وقال إن التقدم المحرز في مجال الإدارة البيئية أساسي لضمان وجود ميداني مسؤول ومستدام للمنظمة والوفاء بالولايات. ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالانتقال إلى المرحلة الثانية من الاستراتيجية البيئية لعمليات السلام، وبالجهود المستمرة الرامية إلى تطوير نظم وأدوات للإدارة البيئية العالمية من أجل تحسين الأداء البيئي للبعثات والحد من آثارها البيئية.

95 - واسترسل قائلا إن حفظة السلام يضطلعون بدور بالغ الأهمية في ضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد الامتثال، والإبلاغ عن الانتهاكات، وتقديم المساعدة للضحايا. كما أنهم يؤدون دورا حاسما في حماية الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح. وأكد أنه يجب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال حفظ السلام. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وتأيينه استمرار نشر مستشاري الشؤون الجنسانية. وتابع قائلا إن من الضروري أيضا تعيين جهات تنسيق معنية بحماية الطفل تكون مدربة تدريباً جيداً، ويُعد

103 - وتابع قائلاً إن المجموعة ستسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق التي عزز بها الأمين العام تنفيذ الركائز الخمس لاستراتيجية البيئة المتعددة السنوات امتثالاً للقواعد والأنظمة المتفق عليها. وستسعى المجموعة أيضاً إلى معرفة المزيد عن تعاون المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو الهيئة الفنية التي أخذت زمام المبادرة في وضع وتنسيق الخطة العالمية للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة.

104 - وقال إنه ينبغي للأمين العام، كمسألة من مسائل السياسة العامة، أن يشجع استخدام مواد ومتعهدين ومعارف وخبرات من السوق المحلية في مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام. وستطلب المجموعة معلومات مستكملة عن الخطوات المحددة المتخذة للقيام بذلك.

105 - وأضاف أن المجموعة إذ تلاحظ أن 7 من بعثات حفظ السلام العاملة الـ 12 موجودة في أفريقيا، وأن الأمين العام وقع مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء السلام، فإنها تسلم بالدور الحاسم الذي تؤديه الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتعرب عن تقديرها للخطوات المتخذة لتعميق الشراكة بين هذه الجهات الفاعلة والأمم المتحدة. واختتم كلمته قائلاً إنه نظراً لأهمية ضمان أن تتوفر لجميع عمليات حفظ السلام الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها تنفيذاً كاملاً، فإن المجموعة لن تدعم أي نهج لميزانيات حفظ السلام ينطوي على حكم مسبق على أي ولاية لحفظ السلام.

106 - السيد أمان (سويسرا): متحدثاً أيضاً باسم ليختنشتاين، أثنى على أفراد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لعملهم الدؤوب وتفانيهم وأشاد بأولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام. وقال إن منع نشوب النزاعات هو أكثر الطرق فعالية وأقلها تكلفة للتصدي للنزاعات. وضمن استدامة السلام يضاها في أهميته تحقيق السلام أصلاً. وأشار إلى أن ليختنشتاين وسويسرا تؤيدان مواصلة اتباع نهج على نطاق المنظومة بأكملها إزاء العمليات الانتقالية. وينبغي لبعثات حفظ السلام أن تعمل عن كثب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الدولي والسلطات الوطنية لوضع استراتيجيات انتقال متسقة من أجل الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاع من جديد. وأضاف أن الوفدين يرحبان أيضاً بالجهود الجارية لتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

107 - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن تظل مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثات الميدانية من أولويات جميع الدول الأعضاء، وأنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة هذه الأعمال. ويشدّد

99 - السيد تراوري (مالي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الجمعية العامة أشارت مراراً إلى أن مقترحات ميزانية حفظ السلام يجب أن تستند إلى ولايات مجلس الأمن. ولذلك، يجب أن تكون ميزانية عمليات حفظ السلام متناسبة مع تلك الولايات. وستتظر المجموعة بعناية في أداء وتنفيذ ميزانيات حفظ السلام، أخذاً في حساباتها التخفيضات السنوية المستمرة في الاحتياجات من الموارد. وستتظر المجموعة أيضاً في المجالات التي تأثرت بتلك التخفيضات، التي أجريت في كل فترة منذ الفترة 2018/2019، مما قد يترك أنشطة حفظ السلام الأساسية على الأرض بدون الدعم اللازم.

100 - وأضاف أن التهديدات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 لا تزال تتثير قلقاً بالغاً، وينبغي تخصيص موارد إضافية لجميع عمليات حفظ السلام من أجل ضمان سلامة الأفراد ورفاههم. وينبغي إدراج أثر الوباء في مقترح الميزانية على أساس تحليل وافٍ للظروف الخاصة لبعثات حفظ السلام. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء المقترحات الداعية إلى التخفيض العشوائي لميزانيات الأنشطة البرنامجية والتشغيلية، استناداً إلى النهج البديلة المقترحة التي قد لا تكون دائماً عملية للاضطلاع على النحو الأمثل بمهام حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا. وأضاف إنه ينبغي للأمين العام أن يواصل إقامة شراكات من أجل إعداد المجتمع الدولي لمواجهة الجوائح والأوبئة في المستقبل.

101 - وأشار إلى أن المشاريع السريعة الأثر والأنشطة البرنامجية لها أهمية بالغة في تنفيذ الولايات بنجاح. فالمشاريع السريعة الأثر تؤدي إلى بناء الثقة في البعثات وتساهم في حماية القوة عن طريق تهيئة الدعم للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. وعدم تقديم الدعم لهذه المشاريع يمثل مسألة تتثير قلق البعثات والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ومما يثير الحيرة أيضاً أن مخصصات الميزانية المرصودة للمشاريع السريعة الأثر إما إنها قد خُفضت أو ظلت دون تغيير في السنوات الأخيرة، حتى مع زيادة عدد المشاريع. وأكد ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بنشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة تنفيذاً كاملاً لضمان سلامة بعثات حفظ السلام وأمنها.

102 - وأضاف أن المجموعة تؤيد سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكنها تلاحظ أن عدد الادعاءات المبلغ عنها قد استمر في الازدياد. ويجب تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقاً على جميع الجناة المزعومين، بمن فيهم الأفراد النظاميون والمدنيون التابعون للأمم المتحدة ولشركاء المنظمة في المجالين الإنساني والإنمائي.

التي تواجه سلامة حفظة السلام وأمنهم، وزيادة التكافؤ بين الجنسين، وضمان مواءمة مشترتي الطيران مع أفضل الممارسات في الصناعة، والتوحيد القياسي لوظائف الدعم. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لتنفيذ استراتيجية الأمانة العامة للبيئة، بما في ذلك تحسين جمع البيانات واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز. وأضاف أن الولايات المتحدة ستطلب مزيداً من المعلومات عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز قياس الأداء والمساءلة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطة لبدء تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في جميع البعثات، وفقاً للتكليف الصادر من اللجنة.

112 - واستطرد قائلاً إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين، وتعرب عن تقديرها لمساهمات دائرة السلوك والانضباط ومكتب المدافع عن حقوق الضحايا والمنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسين، ولجميع الموظفين الميدانيين الذين عملوا بلا كلل لدعم الضحايا وضمان مساءلة الجناة وتعزيز تدابير الوقاية. وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة أيضاً بالتقدم المحرز المبين في أحدث تقرير للأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين (A/75/754)، ولا سيما الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحسين تقديم الخدمات وحماية الضحايا. فدمع الضحايا ضروري لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة أكثر تعمقاً للثغرات على نطاق المنظومة في دعم الضحايا والخطوات التي يمكن أن تتخذها اللجنة لمعالجتها.

113 - وأشار إلى أنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي مستمران في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. كما أن كثيراً من التحديات التي تواجه القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسين في عمليات حفظ السلام سائدة أيضاً في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وفي الكيانات الإنسانية. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء زيادة عدد الادعاءات الموجهة ضد الشركاء المنفذين، مما يدل على الحاجة إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين على نطاق المنظومة. ورغم أن من الواضح أن هذا الانتهاك لا يقتصر على حفظ السلام، فإن مجال اختصاص اللجنة يقتصر على الجوانب الإدارية للأمانة العامة والعمليات الميدانية للأمم المتحدة. وأضاف أنه يجب أن تواصل اللجنة دعم جهود الأمانة العامة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسين

الوفدان لذلك على أهمية سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً مع هذه المسألة، ويرحبان بجهوده الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نهج يركز على الضحايا من أجل توفير الدعم المناسب للضحايا. ونظراً للطابع الشامل للمساءلة المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسين، فيجب تعزيز أوجه التآزر والمواءمة كجزء من نهج على نطاق المنظومة لمكافحة هذه الأعمال.

108 - وأعرب عن ترحيب ليختنشتاين وسويسرا بتمكين عمليات حفظ السلام من خلال الأخذ باللامركزية فيما يتصل بالسلطة الإدارية للمديرين في الميدان. وذكر أنه في البيئة الحالية، التي يُطلب فيها من حفظة السلام التكيف بسرعة مع الظروف المحلية مثل تلك المتعلقة بكوفيد-19، فمن الضروري وجود نظام قوي لتفويض السلطة. ولذلك دعا إلى مواصلة الاستثمار في تطوير وصيانة القدرات الإدارية ذات الصلة لأفرقة القيادة العليا.

109 - وأشار إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يضطلع بدور أساسي في ضمان فعالية عمليات السلام وكفاءتها. وترحب ليختنشتاين وسويسرا بالنتائج الواردة في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمليات السلام، وتشجعان الأمين العام على تنفيذ توصيات المكتب في الوقت المناسب من أجل تعزيز المساءلة.

110 - السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تقدر بشدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وستواصل دعم هذه العمليات، التي تؤدي دوراً لا غنى عنه في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن الدعم المالي ضروري لنجاح هذه العمليات، وسيعمل وفد بلده مع الوفود الأخرى في اللجنة لضمان توافر الموارد المالية اللازمة للبعثات. غير أن الموارد وحدها لن تكفي للتغلب على التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام. واللجنة مسؤولة ليس فقط عن ضمان تخصيص الموارد على النحو المناسب، بل وأيضاً عن ضمان أن تمكّن سياسات المنظمة وإجراءاتها المتعلقة بالميزانية البعثات من النجاح، لا أن تعرقل هذا النجاح. وقال إنه ليس من الصعب تذكر أمثلة لسياسات للأمم المتحدة، تسببت في تأخير تعيين موظفين ضروريين، أو نشر قوات، أو شراء أصول حيوية، أو في أسوأ الحالات، حماية المدنيين أو أفراد الأمم المتحدة من العنف.

111 - وأضاف أن الأمين العام أحرز تقدماً كبيراً في العديد من هذه المجالات، على النحو المبين في تقريره عن الاستعراض العام (A/75/786). وأعرب عن تطلع الولايات المتحدة إلى إجراء مزيد من المناقشات، على وجه الخصوص، لجهود التخفيف من التهديدات

المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 بسبب الاشتراكات المقررة غير المسددة، تلقت عمليات الميزانية العادية قروضا من عمليات حفظ السلام المنتهية، مما مكن المنظمة من دفع المرتبات والوفاء بالتزاماتها تجاه البائعين. وخلال الفترة 2020/2019، بلغت مستويات ذروة الاقتراض فيما بين البعثات من البعثات المنتهية 190 مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، نتيجة لهذه القروض في المقام الأول.

117 - وأضاف أن الجمعية العامة وافقت في قرارها 307/73 على اقتراح الأمين العام بالسماح بالاقتراض الداخلي المؤقت فيما بين البعثات العاملة. ووفقا لذلك القرار، أنشئت آلية خلال الفترة 2020/2019 لتلبية احتياجات السيولة لعمليات حفظ السلام العاملة من خلال إدارة الأرصدة النقدية لجميع تلك العمليات كصندوق مشترك مع الحفاظ على الأرصدة في صناديق منفصلة خاصة بكل بعثة. ونتيجة لذلك، سددت كل من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 قروضهما المستحقة لعمليات حفظ السلام المنتهية، وحصلتا على قروض جديدة من إحدى عمليات حفظ السلام العاملة. بيد أن آلية الاقتراض الداخلي لم تتوسع لتشمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لأن عدم انتظام تحصيلها للاشتراكات المقررة أوحى بأن البعثة قد لا تكون قادرة على سداد القرض. ونتيجة لذلك، فإنه بعد تشرين الأول/أكتوبر 2019، ظلت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي هي بعثة حفظ السلام العاملة الوحيدة التي لا يزال لديها قرض من عملية حفظ سلام منتهية. غير أن البعثة سددت قرضها في آذار/مارس 2020. ومن ثم، لم تكن هناك في 30 حزيران/يونيه 2020 أي قروض غير مسددة ممنوحة من بعثات حفظ سلام منتهية إلى بعثات حفظ سلام عاملة.

118 - وأشار إلى أنه منذ 30 حزيران/يونيه 2020، لم تصدر أي قروض من بعثات حفظ سلام منتهية إلى بعثات حفظ سلام عاملة. بيد أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تسددا بعد القروض التي حصلتا عليها من عملية عاملة لحفظ السلام من أجل تلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية الجارية. وعلاوة على ذلك، تلقت الميزانية العادية في بداية كانون الأول/ديسمبر 2020 قروضا قدرها 100 مليون دولار من بعثات حفظ سلام منتهية، سددت قبل نهاية العام. واستطرد قائلا إنه بما أنه من المتوقع أن تستمر تحديات السيولة التي تؤثر على كل من الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، فقد طُلب إلى الجمعية العامة أن تسمح

من جانب الأفراد النظاميين والمدنيين في نطاق اختصاص اللجنة، ويجب على جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التصدي لهذا الانتهاك من جانب موظفيها. وينبغي للأمين العام، بوصفه رئيسا للمنظمة، أن يكون قدوة وأن يشجع التسيق فيما بين تلك الكيانات. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والبلدان التي يحمل أفراد مدنيون جنسيتها أن تضمن أيضا محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

114 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يقدر إسهامات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في حفظ السلام. فمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بصفته كيانا رقابيا مستقلا، يقدم للدول الأعضاء والمنظمة منظورا فريدا من خلال تقييماته ومراجعاته وتحقيقاته، مما يحسن عملية صنع القرار. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام للتصدي للتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام. وأردف قائلا إنه وإن كان وفد بلده يعترف بالتحديات التي تطرحها المشاورات غير الرسمية من بُعد، فإنه يعتقد أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المقترحات المعروضة على اللجنة، وأنه سيشترك بصورة بناءة مع جميع الوفود لتحقيق هذا الهدف.

المركز المالي المحدث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى

30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/619 و A/75/838)

115 - السيد راماناثان (المراقب المالي): قال في سياق عرضه تقرير الأمين العام عن المركز المالي المحدث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/619)، إن التقرير يقدم معلومات عن المركز المالي لتسع وعشرين بعثة. وفي 30 حزيران/يونيه 2020، كان لدى 24 بعثة فوائض في صافي النقدية مجموعها 149,7 مليون دولار، بينما كان لدى 5 بعثات حالات عجز في صافي النقدية مجموعها 85,5 مليون دولار. ووصل المبلغ المستحق للبلدان المساهمة بقوات إلى 62,9 مليون دولار، ريثما يتم تلقي الاشتراكات المقررة غير المسددة.

116 - وأشار إلى أنه صدرت قروض مؤقتة من بعثات حفظ السلام المنتهية ذات الفائض النقدي لتغطية حالات العجز العرضية في بعض عمليات حفظ السلام العاملة، ومن بينها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للتحديات الشديدة التي واجهتها العمليات من حيث توافر السيولة قرب نهاية الفترة المالية

على مزيد من المعلومات عن الأثر السلبي لهذه الممارسة على هذه العمليات. واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة تلاحظ، مع ذلك، بارتياح أن 24 بعثة منتهية لديها رصيد نقدي إيجابي، وتعرب عن امتنانها للأمين العام لاستثماره الحكيم للموارد المعنية.

122 - السيد إيوا إيبونغي (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إنه قبل اتخاذ الجمعية العامة القرار 278/74، كانت قد أرجأت منذ دورتها السادسة والستين النظر في تقارير الأمين العام عن المركز المالي المحدث لبعثات حفظ السلام المنتهية. وأعرب عن ثقة المجموعة في أن اللجنة ستستخدم، في الدورة الحالية، مرة أخرى، براعتها لتحقيق نتيجة إيجابية في مداولاتها بشأن هذه المسألة.

123 - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء التحسن الضئيل في العجز النقدي في خمس بعثات منتهية لحفظ السلام، الذي ظل دون تغيير بشكل أساسي مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم دفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بمبلغ مجموعه 152,4 مليون دولار في 30 حزيران/يونيه 2020. وقال إن هذا الوضع أعاق سداد التزامات تلك البعثات، ولا سيما المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة منذ أمد طويل فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية، والتي بلغت 81 مليون دولار في 30 حزيران/يونيه 2020.

124 - وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت في القرار 278/74، إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة لتسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قبل إغلاق أي بعثة لحفظ السلام، وأن يتجنب الممارسة المتبعة حالياً والمتمثلة في تأخير تسديد مستحقات تلك البلدان. وأردف قائلاً إن المجموعة تلاحظ مع التقدير أن عمليات حفظ السلام الثلاث المنتهية مؤخراً، وهي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قد دفعت جميع ما عليها من مستحقات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأعرب عن ثقته في أن يستمر هذا الزخم في المستقبل.

125 - وتابع قائلاً إن الأمين العام اقترض من بعثات حفظ السلام المنتهية التي لديها فوائض نقدية لتمويل عمليات حفظ السلام والميزانية العادية على السواء، وسيواصل القيام بذلك، نظراً لتدهور حالة السيولة. ويجب إيجاد حل مستدام لقيود السيولة التي تواجه المنظمة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:15.

بالاحتفاظ بصافي الرصيد النقدي في 24 بعثة من بعثات حفظ السلام المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020 إلى أن تتحسن حالة السيولة لكل من عمليات حفظ السلام والميزانية العادية على حد سواء.

119 - السيد بشار بونغ (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/75/838)، فقال إنه، انتظاراً لانتهاؤ الفترة التجريبية لآلية تجميع النقد التي مدتها ثلاث سنوات المطبقة على عمليات حفظ السلام العاملة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض صافي الرصيد النقدي الذي يُقترح الاحتفاظ به في بعثات حفظ السلام المنتهية إلى 49 800 000 دولار وهو أعلى مستويات الاقتراض في السنوات التقييمية الخمس الماضية التي سبقت اتخاذ الجمعية العامة القرار 307/73 وبأن يُعاد إلى الدول الأعضاء أي فائض نقدي متاح يزيد على ذلك المبلغ. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تعيد تأكيد أهمية تسوية مطالبات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في ما يتصل ببعثات حفظ السلام المنتهية، في الوقت المحدد.

120 - السيدة كابا صالح (غينيا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن العجز النقدي في خمس عمليات منتهية لحفظ السلام، الذي نجم أساساً عن تأخر الدول الأعضاء في سداد الاشتراكات المقررة، يشكل مصدر قلق بالغ، لأنه يحول دون وفاء تلك البعثات بالتزاماتها تجاه البائعين والأطراف الثالثة، والدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأشارت إلى أن بعض الالتزامات المتكبدة ظلت معلقة منذ سنوات عديدة. وأضافت أنه في 30 حزيران/يونيه 2020، بلغ المستوى الكلي للمدفوعات المستحقة على الدول الأعضاء في ما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية ما قدره 376,6 مليون دولار. وذكرت أن الدول الأعضاء ملزمة بأن تدفع اشتراكاتها المقررة كاملةً في حينها ودون شروط.

121 - وأضافت أن الجمعية العامة قد أذنت، في قرارها 307/73، على أساس تجريبي مدته ثلاث سنوات، بالاقتراض الداخلي بين عمليات حفظ السلام العاملة بغية تيسير إدارة التدفقات النقدية وتمكين الأمين العام من ضمان استمرار عمل البعثات التي تعاني من العجز النقدي. وقول هذا القرار بردود فعل إيجابية؛ فعلى سبيل المثال، خفض بصورة كبيرة الضغط على عمليات حفظ السلام المنتهية لتلبية احتياجات المنظمة من الاقتراض. غير أن الجمعية العامة لم توافق على ممارسة الاقتراض من عمليات حفظ السلام المنتهية من أجل تخفيف النقص في النقدية في إطار الميزانية العادية، وستسعى المجموعة إلى الحصول